ثم عبَّر عن نفس النظرة ، في تموز ١٩٧٩ ، وكان قد استقال من منصبه ، « انني لا أشجع تصريحات احادية الجانب بعرض العضلات ، من قبل الولايات المتحدة ، لمواجهة احتمالات من هذا النوع [التدخل في الخليج] خصوصاً عندما تؤثِّر هذه التصريحات علاقاتنا مع الحكومات المحلية ، ومع حلفائنا الأوروبيين . إننا نُقيِّم بما نفعل وليس بما نقول . فأنا أفضل محاولات صامتة لتطوير اجماع ، بين القوى الغربية ، تجاه منطقة الخليج ، مثلا ، والتخطيط المشترك من أجل هذه الاحتمالات بعيدا عن أضواء الدعاية » (١١) .

وتتطابق وجهة نظر الجنرال هايغ مع وجهة نظر بعض الأوروبيين العاملين في الحلف الأطلسي الذين يطالبون بتوسيع رقعة عمل « الناتو » لمواجهة الخطر السوفياتي ، حول القارة الإفريقية وداخلها ؛ وقد عبر رئيس اللجنة العسكرية في الحلف الأطلسي ، السيربيترنورتون ، عن هذا المنطق في كتاب نشر في ٢٥ أيار عام ١٩٧٨ بعنوان « الحقائق العسكرية للحلف الأطلسي : لا للخيارات السهلة » ، (Military Realities of Nato: No Soft Options) (١٢) .

وتتناقض وجهة نظر الجنرال هايغ مع وجهة نظر زبيغنيو بريجنسكي الذي يفضل ، في تصريحاته العلنية ، عدم تدخل الحلف الأطلسي في مشاكل غير أوروبية معتبرا أن الولايات المتحدة تحتلّ مكانة الزعامة في العالم وإذن لا بد لها أن تتحمل تلك الأعباء(١٣) .

وفي الواقع هناك وجهات نظر مختلفة داخل الإدارة الأميركية ، حول دور الحلفاء في المشاكل غير الأوروبية كما ان هناك وجهات نظر مختلفة داخل المجموعة الأوروبية ، حول الدور الذي يجب أن يلعبه الحلف الأطلسي خارج أوروبا . وهناك حلول مرحلية تتبعها الولايات المتحدة قبل حسم هذه الخلافات وهي :

اولاً : اعتبار كل أزمة حالة فردية (ففي بعض الأزمات ، كمشكلة زائير ، مثلا ، شاركت القوات الأميركية القوات الفرنسية في مواجهة الثوار) .

ثانياً : إبرام اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ، سواء كانت داخل الحلف الأطلسي أم خارجه ، تسمح للولايات المتحدة باستخدام بعض القواعد أو تعطيها بعض « التسهيلات » العسكرية في هذه الدول ، مما يؤدي إلى توريطها في مشاريع الولايات المتحدة العسكرية في الشرق الأوسط والخليج بدون توريط كل الحلفاء دفعة واحدة .

ولذلك ، من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه دور الحلفاء الأوروبيين في حال قررت الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط أو الخليج خصوصاً لأن الولايات المتحدة تضغط باستمرار على الدول الأوروبية بهدف اخضاعها إلى مشاريعها ، وذلك بسبب استمرار هيمنتها العسكرية على أوروبا ، مما يجعل مستقبل العلاقات بين الطرفين قابلاً للتقلبات (١٤) .

وهناك بعض المؤشرات على ان بعض وزارات الدفاع الأوروبية الداخلة في الحلف الأطلسي قد بدأت تعبر عن شكوكها بالزعامة الأميركية للحلف ، ولكن يبدو أن النقد الموجه للحليف الأميركي يقتصر على نقد عدم فعالية القوات الأميركية في مواجهة القوة السوفياتية العسكرية (١٥) .

أما من وجهة النظر الأميركية ، فقد صرح كارتر في أوائل نيسان « انهم يطلبون التفاهم ولكنهم